د. أنس الأعرج

الإباحة بموجب القانون وأمر السلطة الشرعية

دراسة تحليلية مقارنة

تقديم

د. عبد الحفيظ بلقاضي

الطبعة الأولى

2024

الفهرس

تقديم الأستاذ عبد الحفيظ بلقاضي 3

مقدمة 9

الباب الأول
تحديد مفهوم التبرير الجنائي

الفصل الأول : الطبيعة القانونية للتبرير الجنائي 29

المبحث الأول : الأسباب المبررة والمسؤولية الجنائية 30

المطلب الأول: التمييز القائم بين الأسباب المبررة التي تمحو الجريمة وموانع المسؤولية والعقاب 34

الفقرة الأولى : التمييز بين الأسباب المبررة وموانع المسؤولية 34

الفقرة الثانية : التمييز بين الأسباب المبررة والأعذار المعفية من العقاب 37

المطلب الثاني: التمييز بين الأسباب الموضوعية والأسباب الشخصية لانعدام المسؤولية الجنائية 42

الفقرة الأولى : الأسباب المبررة كأسباب موضوعية لانعدام المسؤولية الجنائية 47

الفقرة الثانية : الأسباب الشخصية لانعدام المسؤولية الجنائية 48

المبحث الثاني : المعيار المعتمد لتصنيف الأسباب المبررة 50

المطلب الأول : تنوع معايير تصنيف الأسباب المبررة 51

الفقرة الأولى : التصنيف القائم على معيار مصدر التبرير الجنائي 52

الفقرة الثانية : التصنيف حسب أثر التبرير الجنائي على المسؤولية المدنية 70

المطلب الثاني : درجة تخصص الأسباب المبررة كمعيار لتصنيفها 92

الفقرة الأولى : وجاهة معيار التخصص لتصنيف الأسباب المبررة 93

الفقرة الثانية : تحديد صنف ثالث للتبرير : الأسباب المبررة الهجينة 98

خلاصة الفصل الأول 108

الفصل الثاني : خصوصية الأسباب المبررة الجنائية 111
المبحث الأول : تنوع الأسس القانونية لمفهوم التبرير الجنائي 111
المطلب الأول : المقاربة الشخصية لمفهوم التبرير الجنائي 112
الفقرة الأولى : تأسيس التبرير على مفاهيم جنائية قائمة 112
الفقرة الثانية : تأسيس مفهوم التبرير على ثنائية الحق والواجب 116
المطلب الثاني : المقاربة الموضوعية لمفهوم التبرير الجنائي 121
الفقرة الأولى : إلغاء أحد العناصر التكوينية للجريمة 121
الفقرة الثانية : غياب شرط لقيام المسؤولية الجنائية 129
المبحث الثاني : موضوعية الأسباب المبررة الجنائية 142
المطلب الأول : خصوصية الأسباب المبررة 143
الفقرة الأولى : الجريمة الجنائية كشرط مفترض لتدخل الأسباب المبررة 143
الفقرة الثانية : الإثبات القانوني للأسباب المبررة 149
المطلب الثاني : الخاصية الموضوعية للتبرير الجنائي 154
الفقرة الأولى : التدخل الموضوعي للأسباب المبررة 155
الفقرة الثانية : الأثر الموضوعي للأسباب المبررة 159
خلاصة الفصل الأول 168

الباب الثاني
تحليل أحكام تبرير أداء الواجب

الفصل الأول: أمر القانون 179
المبحث الأول : تبرير إنفاذ أمر القانون 180
المطلب الأول : المفهوم الجنائي للقانون المبرر 186
الفقرة الأولى : تبرير أمر القانون الجنائي 188
الفقرة الثالثة : تبرير أمر القانون غير الجنائي 190
المطلب الثاني : أمر النص القانوني وأمر النص التنظيمي 196
الفقرة الأولى : التمييز بين النص القانوني والنص التنظيمي 197

الفقرة الثانية : تبرير تنفيذ أمر المرسوم 199
المبحث الثاني : نطاق تبرير أمر القانون 203
المطلب الأول : تبرير ترخيص القانون 204
الفقرة الأولى : تطبيقات ترخيص القانون 204
الفقرة الثانية : الحالات المستثناة من نطاق ترخيص القانون 210
المطلب الثاني : نطاق تبرير أمر القانون وترخيصه 216
الفقرة الأولى : نطاق تبرير أمر القانون للمخاطبين بأحكامه 217
الفقرة الثانية : حدود تبرير تنفيذ أمر القانون وترخيصه 225
خلاصة الفصل الأول 229
الفصل الثاني : أمر السلطة الشرعية 231
المبحث الأول : المفهوم الجنائي لأمر السلطة الشرعية 233
المطلب الأول : الطابع النسبي لتبرير أمر السلطة الشرعية 234
الفقرة الأولى : الصفة الوظيفية 234
الفقرة الثانية : علاقة التبعية الرئاسية 239
المطلب الثاني : محددات أمر السلطة الشرعية 243
الفقرة الأولى : الأمر الصادر عن السلطة 244
الفقرة الثانية : شرعية السلطة 247
المبحث الثاني : شروط قانونية أمر السلطة الشرعية 251
المطلب الأول : الشروط الشكلية لأمر السلطة الشرعية 251
الفقرة الأولى : شرط الاختصاص في ممارسة السلطة 252
الفقرة الثانية : احترام القواعد الشكلية عند إصدار الأمر 255
المطلب الثاني : الشروط الموضوعية لأمر السلطة الشرعية 257
الفقرة الأولى : شروط مشروعية ممارسة السلطة 257
الفقرة الثانية : شروط ملاءمة ممارسة السلطة 259
المبحث الثاني : الأمر غير القانوني الصادر عن سلطة شرعية 261

المطلب الأول : تمييز تنفيذ الأمر غير القانوني عن الأعمال غير القانونية الصادرة عن الموظفين العموميين وممثلي السلطة 262
الفقرة الأولى : الجرائم الوظيفية 263
القفرة الثانية : ممارسة السلطة التصورية 268
المطلب الثاني : إشكالية تنفيذ الأمر غير القانوني الصادر عن سلطة شرعية 271
الفقرة الأولى : أساس إشكالية الأمر غير القانوني 274
الفقرة الثانية : الأمر غير القانوني في التشريعات العسكرية والقانون الدولي 290
خلاصة الفصل الثاني 310
خاتمة 313
المراجع المعتمدة 321
الفهرس 333

هذا الكتاب

إن تناول موضوع «إباحة القانون وأمر السلطة الشرعية» إنما يقود بالضرورة إلى خوض غمار البحث فيما يعرف، في اصطلاح شراح القانون الجنائي، بأسباب الإباحة أو التبرير أو الأسباب الموضوعية لانتفاء المسؤولية الجنائية كجزء من المبحث العام الذي يمثله عدم المشروعية الجنائية في إطار النظرية العامة للجريمة المعتبرة، بدورها، بمثابة النواة المركزية للقانون الجنائي في قسمه العام.

ولاشك ان هذا القسم من مجموعة القانون الجنائي الصادرة منذ ما يزيد على ستة عقود ممّا لم يَنَل إلا اهتماماً محدوداً وهامشياً من لدن جمهور الباحثين والدارسين المغاربة الذين صرفوا جلّ جهدهم إلى معالجة جوانب تقنية محددة مما يُثار من قضايا وإشكالات على مستوى نصوص القسم الخاص من تلك المجموعة أو غيرها من النصوص الجنائية الخاصة.

من التقديم

الثمن 150 درهما

9 789920 285476

جريدة التكنولوجيا للنشر والتوزيع